

ضمن خطتها لإعادة هيكلة أصولها العقارية وتنويع استثماراتها «المزايا القابضة» تتخارج من «سفن زونز» محقة سيولة نقدية فاقت 11 مليون دينار

العلامة التجارية إلى مختلف دول الخليج العربي.

إنعام الصفقة

وحول تفاصيل صفقة التخارج من مشروع «سفن زونز» قال التنفيذي أن شركة المزايا للتطوير العقاري كانت قد أوكلت لمكتب مشاري الغزالي للمحاسبة والاستشارات القانونية القيام بكل الإجراءات التعاقدية والقانونية اللازمة لإنهاء عملية التخارج، مشيراً إلى أن مكتب الغزالي للمحاسبة والاستشارات القانونية قد أدى الدور المطلوب منه على أكمل وجه وأفضل صورة.

سيولة نقدية

ولفت التنفيذي إلى أن السيولة النقدية الكبيرة التي حصلت عليها المزايا القابضة من خلال إتمام صفقة التخارج من مشروع «سفن زونز» سيتم توزيعها ضمن جداول التدفق المالي للشركة للمساهمة في تنفيذ خطة الشركة وميزانيتها المالية للعام 2011، مؤكداً على أن قوة الشركات في الوقت الحالي تمكن في ملاءمتها المالية وقدرتها على تنفيذ مشاريعها والدخول في مشاريع جديدة. يذكر أن مشروع «سفن زونز» يقع في منطقة الشويخ الصناعية التي تعتبر من أكثر المناطق شعبية في الكويت وتميز بقرية من الكويت العاصمة وميناء الشويخ ومنطقة التجارة الحرة ويمتد على مساحة 22500 متر مربع، وقد عمدت «المزايا» من خلال سفن زونز إلى معالجة النقص الذي يصيب قطاع مواد البناء وذلك بتأمين خدمات متكاملة بدءاً من موافق المشاريع وصولاً إلى الإنشاءات والمكاتب والمعارض والمخازن، إلى جانب إنشاء قسم مخصص للديكور والتصاميم الداخلية ومكاتب للمقاولين والاستشاريين الهندسيين بهدف خدمة الأسواق المعنية.



رشد النفيسي امام مجلس للمشروع

عادي بالنسبة للمزايا ذلك أنه عبارة عن علامة تجارية تم ترسيخها في السوق الكويتي وحفظ ملكيتها الفكرية لدى الجهات المختصة في الكويت ومنطقة الخليج العربي، حيث تعزز الشركة الانطلاق بهذه

كان لها الفضل في تحقيق نسبة تاخير عالية فاقت الـ 80٪ لأشهر الماركات والعلامات التجارية في مختلف القطاعات. وشدد على أن «سفن زونز» هو أكثر من مشروع عقاري تطويري

قطاع المقاولات في الخليج الخارج الأول من الأزمة المالية

توقع تقرير اقتصادي متخصص صادر عن شركة المزايا القابضة أن يكون لشركات المقاولات والبناء العاملة في الخليج السبق في استرداد التعافي الاقتصادي لقطاع العقارات مدفوعاً بالانفاق التنموي الكبير لدول الخليج العربي. وقال التقرير إن بلدان الخليج بدأت بتسليم المشاريع للمتعهدين تدريجياً بحيث شعر العاملون في قطاع المقاولات بان المرحلة المقبلة ستشهد نمواً في القطاع يسبق انتعاش أوسع للعقار بشكل عام في المنطقة. وتطرق التقرير إلى قرار الهيئة العامة للاستثمار في الكويت بإنشاء محطة عقارية برأس مال قدره مليار دينار كويتي للاستثمار في السوق العقاري المحلي باستثناء عقارات السكن الخاص.

وأضاف أن الهيئة العامة للاستثمار تهدف من ذلك إلى تحقيق عوائد جيدة على المدين المتوسط والطويل للاستفادة من التراجع الحاد في قيم العقارات وتوافر فرص استثمارية مناسبة للدخول فيها حالياً.

وأوضح أن مهمة إدارة تلك المحفظة ستوكل إلى مديريين متخصصين وفق معايير وضوابط محددة لتحقيق كامل أهداف المحفظة بحيث جرى اختيار بيت التمويل الكويتي لإدارتها في مراحلها الأولى مع إمكانية اختيار مديريين آخرين لإدارة جزء من أموالها.

واعتبر التقرير أن خطط التنمية السعودية المستمرة منذ سنوات إضافة إلى خطط التنمية المعلنه في قطر لاسيما بعد فوزها بحق تنظيم كأس العالم 2022 سيكون لها الأثر الإيجابي على قطاع المقاولات في المنطقة بعد «هزات قوية» شهدها قطاع المقاولات عقب الأزمة المالية العالمية في 2008.

على هامش اجتماع الجمعية العامة للبنك

جناحي: تنمية الإيرادات وتفعيل الكفاءات

والعودة إلى الربحية أهم أولويات «بيت التمويل الخليجي»

الذي يهدف إلى تحسين الميزانية العمومية، ويركز على الأصول الرئيسية، مشيراً إلى أنه من أهم العناصر الفاعلة ضمن نموذج العمل الجديد التركيز مرة أخرى على مواطن القوة التي يمتاز بها البنك والمتعلقة بابتكار وتطوير وإدارة مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة التي توفر تشكيلاً من الخدمات المالية للعملاء من الأفراد والمؤسسات، وإن التوجه من جديد نحو هذا النشاط سوف يؤمن للبنك مصدر دخل أكثر استقراراً مع تحقيق عائدات دورية مجزية لمساهمي ومستثمري البنك. واختتم جناحي تعليقه قائلاً: «أولوياتنا في بيت التمويل الخليجي واضحة بشكل جلي وهي بالتحديد تنمية الإيرادات، تفعيل الكفاءات والعودة إلى الربحية، وإثني على ما تم تحقيقه هذه الأهداف ليس بالأمر العسير ويمكن تحقيقه من خلال تفعيل نموذج العمل الجديد الرامي إلى تحقيق دخل دوري وثابت للبنك من خلال إنشاء مؤسسات مالية إسلامية بالمنطقة وطرح فرص استثمارية متميزة، بالإضافة إلى الدعم المقدم من المساهمين والمستثمرين والجهود الطيبة من جانب الإدارة التنفيذية وفريق العمل بالبنك».

المتبقية من عام 2011 والسنوات التالية بمشئمة الله». وتابع جناحي قائلاً: «كشف بيت التمويل الخليجي في اجتماع الجمعية العمومية الذي انعقد في العام الماضي عن خطته الرامية إلى تحسين هيكل رأس المال، وتدعيم ميزانيته العمومية وجمع أموال لتنفيذ إستراتيجية النمو التي وضعها البنك، وقد تمت الموافقة على هذه القرارات من قبل السادة المساهمين، وشملت هذه القرارات: عملية دمج الأسهم بمعدل 4:1 وإجراءات أخرى لخفض رأس المال، وزيادة رأسمال البنك عن طريق مزايا عمومية أفضل من ذلك، ولقد قيام البنك باتخاذ عدد من إجراءات التعافي الفورية التي شملت التخارج الناجح من بعض الأصول غير الأساسية مثل مرفأ البحرين المالي، كيو إنفست والشركة العقارية السعودية مع تحقيق عائدات إجمالية بلغت قيمتها حوالي 300 مليون دولار، واعتماد جميع المخصصات المطلوبة لتنظيف الميزانية العمومية، وخفض التكاليف التشغيلية لأدنى حد وتعدد تواريخ استحقاق الديون إلى عامي 2012 و2013. ولقد رأينا هذه الإجراءات تؤتي ثمارها بالفعل من خلال النتائج الإيجابية التي تحققت، وتتحلل بكل تقاؤل إلى تحقيق مزيد من التقدم خلال الفترة

من دعم خلال الفترة الماضية، ونحن سعداء بالتقدم المحسوس الذي حققناه تجاه تنفيذ برنامج وإستراتيجية التعافي، ففي إطار هذا البرنامج تبني بيت التمويل الخليجي أساليباً تسم بالعباية والدقة التامة لتحسين وضع السيولة بالبنك ووضعه على قاعدة صلبة تؤهله لتحقيق النمو خلال العام المقبل».

وأضاف جناحي بالقول: «من خلال تطبيق برنامج التعافي على نحو صحيح، استطاع البنك تحقيق ميزانية عمومية أفضل من ذي قبل، ولقد قيام البنك باتخاذ عدد من إجراءات التعافي الفورية التي شملت التخارج الناجح من بعض الأصول غير الأساسية مثل مرفأ البحرين المالي، كيو إنفست والشركة العقارية السعودية مع تحقيق عائدات إجمالية بلغت قيمتها حوالي 300 مليون دولار، واعتماد جميع المخصصات المطلوبة لتنظيف الميزانية العمومية، وخفض التكاليف التشغيلية لأدنى حد وتعدد تواريخ استحقاق الديون إلى عامي 2012 و2013. ولقد رأينا هذه الإجراءات تؤتي ثمارها بالفعل من خلال النتائج الإيجابية التي تحققت، وتتحلل بكل تقاؤل إلى تحقيق مزيد من التقدم خلال الفترة



عصام جناحي

تعيين مجلس إدارة

جديد لمدة ثلاث

سنوات

عقدت الجمعية العمومية لبيت التمويل الخليجي اجتماعها أمس في مقر البنك بالبحرين، حيث تم إطلاع المساهمين على أنشطة البنك الذي سيبدأ العمل في 2010 في ظل أوضاع اقتصادية صعبة، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذها البنك لمواجهة البيئة الاقتصادية والعودة إلى تحقيق الأرباح والنمو. كما تم خلال الاجتماع اطلاع المساهمين على محضر الاجتماع السابق للجمعية العامة الذي عقد في 14 نوفمبر 2010، وتقرير حوكمة الشركات، وتقرير مجلس الإدارة حول أنشطة أعمال البنك والبيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وأقرها جميعاً. بالإضافة إلى ذلك، تم خلال اجتماع الجمعية العامة اتخاذ عدد من القرارات تتعلق بتشكيل مجلس إدارة جديد للبنك لتولي مهامه للسنوات الثلاث القادمة (2011-2014)، مع مراعاة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

ويهدف المناسبة، قال رئيس مجلس الإدارة التنفيذي للبنك عصام يوسف جناحي: «يشعر بيت التمويل الخليجي بخالص الأمتنان والتقدير تجاه مساهميه الأوفياء والمستثمرين لما قدموه

سفير الكويت في السعودية يجتمع مع رئيس الهيئة العامة للطيران المدني السعودي

الرياض - كونا: اجتمع سفيرنا لدى المملكة العربية السعودية الشيخ حمد جابر العلي امس مع رئيس الهيئة العامة للطيران المدني السعودي د.فيصل الصقير. وابلغ الشيخ حمد الجابر وكالة الأنباء الكويتية (كونا) عقب اللقاء انه قدم للدكتور الصقير التهنئة بمناسبة تعيينه في منصبه رئيساً للهيئة العامة للطيران المدني السعودي ونيله الثقة الملكية. وأضاف: «بحثنا خلال الاجتماع سبل دعم شركات خطوط الطيران الكويتية العاملة في مطارات المملكة المختلفة وفتح خطوط جديدة اضافية لبعض المطارات السعودية وبالأنشطة الموسمية منها في فترات الصيف ومواسم الحج والعمرة».

واستدرك الشيخ حمد الجابر بالقول «تطرقنا كذلك إلى ضرورة زيادة عدد الرحلات الحالية لشركات خطوط الطيران الكويتية لطارات المملكة تشجيعاً لحركة السفر المتنامية بين البلدين الشقيقين». وأشاد بالتعاون الكبير القائم بين الهيئة العامة للطيران المدني الكويتي ونظيره السعودي والتفهم الكبير الذي لقيته من د.فيصل الصقير وأخوانه العاملين في الهيئة العامة للطيران المدني السعودي. وفي نهاية اللقاء قدم الشيخ حمد جابر العلي الصباح درعا تذكارية إلى د.فيصل الصقير بهذه المناسبة.

«المركز»: الأسواق الخليجية تصعد على صدى أرباح الشركات في الربع الأول

صافي أرباح الأول، بينما ارتفع تقريبا 30٪ بالنسبة للأخير، كذلك قدم بنك قطر الوطني هو الآخر نتائج قوية، إذ ارتفع صافي الأرباح بنسبة 34٪ على خلفية الإقراض القوي، وارتفع صافي أرباح بنك الكويت الوطني بنسبة 6٪ على الأساس السنوي ليلعب تقريبا 300 مليون دولار، في حين لم تتجاوز أرباح بنك الراجحي 1٪ فقط خلال الربع الأول. في غضون ذلك، قدم قطاع الصناعات هو الآخر أداء جيدا على خلفية أسعار النفط القوية، إذ ارتفع صافي أرباح شركة سابك السعودية بنسبة 42٪ في الربع الأول، ووصل إلى مليار دولار، بينما شهدت شركة صناعات قطر نموا قدره 75٪.

على العكس من ذلك، تراجع قطاع الاتصالات في دول المنطقة، إذ شهدت شركة اتصالات هبوط صافي أرباحها بنسبة 9٪، بينما انخفضت أرباح شركة كيو نت القطرية بنسبة 36٪، أما صافي أرباح شركة زين فبلغ 254 مليون دينار، وبينما 36٪ من بين الشركات الأخرى التي أعلنت عن نتائجها في الربع الأول شركة إعمار العقارية التي هبط صافي أرباحها بنحو 45٪.

من جهة أخرى، انخفض حجم التداول بنسبة 2٪ في إبريل، بينما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة إلى 37

وقال تقرير المركز المالي الكويتي إن الأسواق في دول مجلس التعاون الخليجي شهدت مكاسب إضافية في شهر إبريل الماضي، ولو أنها لم تكن قوية كتلك التي شهدتها في مارس. حيث ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز لأسواق التعاون 3٪ في الشهر المنصرم، مقابل 6٪ في مارس، وسيطرت على العوائد ارتفاع المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 7٪، ومؤشر سوق دبي المالي بنسبة 5٪.

في حين أن السوق البحرينية كانت الوحيدة التي شهدت ضعفا مستمرا، وفقدت 1,4٪ خلال الشهر.

من جهة أخرى، أشار «المركز» إلى أنه لا يزال ارتفاع أسعار النفط الخام يساهم في دعم الأسواق المحلية، إذ بلغ سعر خام برنت 126 دولارا لبرميل النفط الواحد، وبلغ العائد الشهري عليه 8٪.

وفقا لمعهد التمويل الدولي، ستشهد دول مجلس التعاون الخليجي فائضا في الحساب الجاري المجمع يزيد عن 290 مليار دولار العام الحالي، أي أكثر من ضعفي مستوى 2010، بفضل تصاعد أسعار النفط.

من جهة أخرى، تم الإعلان عن أرباح الشركة الأولى، وأبليت البنوك بلاد حسنا، كما أظهر بنك أبوظبي التجاري وبنك دبي الوطني نتائج قوية، إذ تضاعف



خلال الفترة من 2 إلى 18 الجاري

«أبيات»: رعاية مؤتمر «نقاط 2011»

مساهمة في دعم الأفكار الإبداعية

الكويتي، مبينا أن هذه المشاركة جاءت في إطار مسؤولياتها الاجتماعية وحرصها على أداء دورها الاجتماعي بالتوازي مع نشاطها التجاري. وأشار خاجة في تصريح صحفي إلى أن «أبيات» حرصت منذ بداياتها على تطبيق سياسة خاصة للتواصل مع المجتمع الذي تعمل فيه من خلال دعمها للعديد من الأنشطة الوطنية والثقافية والفنية والرياضية والتعليمية والصحية والشبابية وغيرها، وذلك إيماناً منها بأهمية دور القطاع الخاص في خدمة المجتمع.

وأشار إلى أن مؤتمر نقاط يهدف إلى تطوير وتحسين الإبداع العربي على جميع المستويات الإبداعية والتي تشمل التصميم والإعلان والهندسة المعمارية والموضة والإنتاج وكل ما يرتبط بهذه المجالات من أنشطة واهتمامات، وهو ما يماشى مع دور «أبيات» الريادي في عالم التصاميم حيث قامت الشركة باستحداث قسم التصميم لتضيف لمسة فنية وإبداعية لمناسل عملائها، كما تقدم لهم التصاميم ثلاثية الأبعاد التي تتيح لهم مشاهدة الشكل النهائي للموقع الذي يقومون ببنائه وتجهيزه قبل إتمام عملية الشراء، مما يتيح

للعملاء الفرصة للتعديل واختيار الأصناف والألوان التي تناسبهم وما يجعل عملية التسوق في أبيات أكثر متعة ومفيدة. وفي الإطار ذاته، أوضح خاجة أن الاهتمام بالتسويق للألوان يعد جزءاً لا يتجزأ من طبيعة عمل «أبيات»، فكل قسم من أقسام المعرض يتضمن تشكيلة كبيرة من المنتجات العصرية عالية الجودة، والتي تحتاج إلى أسلوب عرض مختلف يتضمن كافة المكونات التكميلية للمنتج لتيسير عملية اختيار المنتجات التي تتلاءم مع احتياجات العملاء وترضى أذواقهم، موضحاً أن معرض «أبيات» يوفر أكثر من 30,000 منتج عالي الجودة تناسب الأسعار، تتوزع هذه المنتجات على ثلاثة أقسام رئيسية وهي: مواد البناء، والتشطيب، والأثاث.

وأكد خاجة أن: «الرسالة التي تود أبيات توجيهها للمجتمع من خلال رعايتها لمؤتمر نقاط 2011 هي تنمية الإحساس بالمسؤولية تجاه فئة الشباب وأفكارهم، ومد يد العون لهم من أجل استثمار طاقاتهم وإبداعاتهم، مشيراً إلى أن هذه المؤتمرات تهدف إلى رفع درجة الوعي في المجتمعات بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات والشركات على كل المستويات».

أعلنت شركة «أبيات» عن رعايتها «مؤتمر نقاط 2011»، والذي تستمر أنشطته حتى 18 مايو الجاري في مبنى المدرسة القبلية في مدينة الكويت، وذلك حرصاً من الشركة على المشاركة في كافة الفعاليات المجتمعية التي تساهم في رقي وتنمية المجتمع. ويهدف المناسبة، قال مدير أول إدارة التسويق في الشركة فيصل خاجة أن أبيات قامت برعاية «مؤتمر نقاط 2011» لإيمانها بالشديد بأهمية دعم الشباب الطامح للتغيير وتطوير المجتمع



فيصل خاجة

«الوطني للاستثمار»: الأسواق الإقليمية والعالمية

تشهد هبوطاً بنهاية الأسبوع

مؤشر البحرين الارتفاع الوحيد بنسبة 0,19٪.

وحقق مؤشر سوق غانا الارتفاع الأكبر عالمياً بنسبة 14,79٪، وبالمقابل كانت اليونان

الأسوأ أداءً بتراجع بنسبة 7,71٪.

أما منذ بداية العام الحالي، فلاتزال دول أوروبا الشرقية

من أفضل الأسواق عالمياً وجاءت غانا كأفضل الأسواق

بعد الارتفاع الكبير للأسبوع وحقق المؤشر منذ بداية العام

بارتفاع 46,55٪. وفي المقابل لايزال السوق

المصري الأسوأ بنزول 29,28٪. وارتفع مؤشر MSCI

العالمي منذ بداية العام بنسبة 6,54٪ مدعوماً بإداء MSCI

الدول الأوروبية التي حققت 12,04٪.

وشهد السوق الكويتي هبوطاً بنسبة 1,45٪ ولا تزال

قطر الأفضل لأسبوع بعد الارتفاع الكبير للأسبوع



قال التقرير الأسبوعي لشركة «الوطني للاستثمار»

حول حركة الأسواق العالمية ان مؤشرات الأسواق الإقليمية

شهدت نزولاً خلال الأسبوع الماضي، حيث هبط مؤشر MSCI

العالمي بنسبة 2,14٪ والأوروبي 2,83٪. والدول النامية 3,26٪.

أما إقليمياً، فقد هبط مؤشر S&P

لدول مجلس التعاون بنسبة 0,94٪ وكان مؤشر MSCI

الكويت الأكثر نزولاً في المنطقة بنسبة 1,43٪. وحقق